

العبادي في حواشي المنهج عقبه وما ذكره من ان الظاهر ان حكمه هو الذي مر فيه نفل لانه انما هو
الاخذ بقوله في الصلاة في رجمها من باب اولى فينتج انه يجب عليه الاخذ بقوله ايضا كما احتلها
ما مر لا يورد بان ليس هناك دعوى احد المجتهد بن الخطاء على الاخر ولا دعوى الخطاف لخطاف مطلقا
فليتأمل وهو رافق ما قاله الشارح بان الذين على اليد اهتدوا في ذلك والذين باليد على اليد
عليه اجتهاد ورجلين قلده من شاء منها ما نفعه اي قبل شره في الصلاة اما من باب ان دخلوا في الصلاة
له اجر احتسابك الاول فان كان عنده ان يعرف من الاول او قال انت مخطئ قطعاً وان لم يكن اعرف
وجب القول بان له الصواب **قوله** بان القول بان اجتهاد بالخطاء مع الراجح انتهى وصرح الشارح
باعتقاده في شرح الارشاد فقال في الفتح وخرج فيها اي الصلاة حاله لو قال له ذلك بعد ذلك
له مطلقا او قبلها فيختار الاجل او يزداد في الاعداد وما في التمسك مما يخالف ذلك فضعه في
الصحفة خرج به بالاعلم عنه الادون والمثالي المشكوك فيه وانما لم يجب الاخذ بقوله الاخذ بالراجح
كما مر لانهما التزم جهة ربحه في الصلاة اليها ولا يتحول عنها الا بالراجح بخلافه فيكون
مطلقاً فان قلت غاية التزام الجهة انه يستمر عليها لا انه يتحول لغيرها ولو اخرج وكان المتنازع
تخييره كالاستدعاء قلت الا بالادب التزم الجهة التي بدحوته في الصلاة فجهته التزم بترجيح احد المجتهدين
بالرجح عليه بالفعل فاذا اختلفت من هو اعلم **قوله** فيكون الصواب مع من رجمه الرجوع اليه وقبلها لم يلزم
بقية على تخييره من التقليد وغيره انتهى اذا اقر ذلك فيحتمل ان الشارح اراد بقوله في هذه الكتاب ان
اختلف على الامم فيمن ان لم يترجم الخ ما اذا تعرض احد المجتهدين لتخطئه الآخر ويكون حاداً
في هذه الكتاب على قول المتولي في تمتع المصنف عنه وغيره من الكتاب هذه اعني ما ظهر في الاثر
عنه ولو بعد ذلك هذه العبارة بخبر قوله ولو اختلف على المجتهد اجتهاده ولم يترجم الخ ما اذا اختلف
واضحا في التحفة لو تغير اجتهاده قبل الصلاة فان نفع الخطاء اعتمد الصواب وان ظنه فضل
صواب جهة اخرى اعتمدا وضع الراي لمن عنده ويفرق بينه وبين ما مر في العلم بان الظن
لفعل النفس اقول من المستند للغير فان تسا وباتخير من اد الدعوى ثم يعيد لترده حاله
انتمى كلام التحفة وعبارة فتح الحوادل وان ظنه وظن صواب جهته اخرى اعتمدا وضع الراي لمن عنده
فان تسا وباتخير ثم يعيد لترده حالة الشروع انتهى **قوله** يعني صلاة قسم بينك ليعمل العادة
مع جماعة ومعادة لغسالة الاولى كما اقتضاه كلام الجمهور او في جماعة قال ما لا انفرا وصلاته الجنان
يجب التجدد لهما **قوله** فان نفع الخطاء اي ولو عنته اوسع **قوله** ولو تجرقة الخ عبارة التظبير في
شرح التنبيه المراد بتيقنه ما يمنع مع الاجتهاد فيدخره من جنس الثقة عن معانيته زائد التقليد في
القطب والحرب المعتمد **قوله** وهذا الوصل الى غير في الارشاد بقوله ويتيقن من خطأ معناه
ولو يتبين من اعاد قال الشارح في شرحه وخرج بقوله معناه ما اذا اتيقن خطأ غير معين كما اذا
صلى الظهر اربع ركعات لا رابع جهات باربع اجتهادات فانه لا اعادة عليه لانه وان تبين الخطاء في
ثلاثه تبادي كل منها اجتهاد لم يعين فيه الخطاء ومثل ذلك ما لو صلى اربع صلوات لا رابع جهات
بالاجتهاد ثم عرف القبلة طلب ربي عن الثلاثة التبادي الا غير هذا بل من اعادة شيء وان كان
فيه البليغي انتهى والعبارة بالامراء **قوله** ولا لغير الاخير من الاجتهادات اشارت الى الرد على

ظاهره

من وجوب اعادة ما عدا الاخير من الاجتهادات وعبارة الروضة فلو صلى اربع صلوات لا رابع جهات
بالاجتهادات فلا اعادة على الصحيح وعلى وجه شاذ يجب اعادة الاربع وقبله باعادة غير الاخرة
انتهى **قوله** اي كلام ابن سريج كلام المرعز وجل وما اختلف به مما سياتي من الذكر والدعاء وخرج
به للصوت الغفل قال الشارح في شرح العباب وهو ما لا يها على كصوت الاخرس واليه انتهى فلان
كلام في الجهر وغيره لانه ليس من جنس كلام اناس انتهى وفي التحفة خرج بانطق بذلك
الصوت الغير المشتمل على ذلك من انق او ضم فلما طلت به وان اقرت به مهمته شفهي الاخرس ولو
لغير حاجته وان فهمه لفظن كلامه او قصد من حياصة اصوات بعض الحيوانات كما فقه به البليغي
لكن خلفه بعضهم فقال للتلاعب ويرد بان ان قصد بشيء من ذلك اللعب فلا ترد في الطلوع
لما ياتي في الفعل التقليد والافلاجه لانه وان نكر ذلك اتهم وعامة النهائية في شرح قول المناجج او
حكي في الاصح ما نفعه ولو نفع نهيق الحمار او صهل كالفرس او حاكاشيا من الحيوان او من الطيور لم
يظهر من ذلك حرف مفعول او حرف لم تنطوا والاطلقت انتهى به البليغي وهو ظاهر ومجموع ذلك
ما لم يقصد بفعله لاجتهاد انتهى وفي شرح ابن سريج لانه قال العبادي في نقله عن البليغي واذا نفع نهيق
الحمار او صهل كالفرس او حاكاشيا من الحيوان من الطيور وغيره ولم يظهر من ذلك حرف مفعول او حرف
لم تنطوا الصلاة انتهى وسئل قول المصنف تركة الكلام ما لو كان من غير القران كان يشيخ من اعتنا
كالمشقة عن تعبير سعد الدين العسقلاني عن افتاء الرمي الكبير لكن قدس بما اذا كان ما ختياهم قال وتتر
عليه حيث المحدثون قال والابان لم يكن باختياهم فلا يضر **قوله** يخرج مسلم الخ كذا هو في شرح الارشاد
لم وغيره وقد لا يكون في كلام غيره من الفقهاء كانهما به وعبارتها المشابه الرمي في شرح نظم
الزيت والاصح فيه ما رواه مسلم عن زيد بن ارقم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا للذقانتين
فامرنا بالسكوت ورفنا عن الكلام انتهى ورايت في تفسير ابن النان ان من اجزاه في الصحيحين
لكن الذي رايت في كلام المحققين من غيرهم ونسبته لمسلم فقط فاعلموا في تفسير ابن النان من
شرح من الشارح واقتضاه من معنى الدعوى **قوله** فانيقن قال البليغي في تفسيره في قوله في
والقيوت الذكر وغيره وقبلها شعيعن وقال ابن السيب المراد به القنوت في الصحيح انتهى وذكر ابن
النانان في تفسيره اقوال اخر منها قوله وقيل هو السكوت عما لا يجوز التكلم به في الصلاة ويد عليه ما روي
عن زيد بن ارقم وذكر الحديث السابق **قوله** لعمري لمسلم قال في شرح العباب والشها به الرمي في شرح
نظم الزيد وغيره عن معاوية بن الحكم رضى الله عنه بينا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ
عطس رجل من القوم فقلت بركم الله من القوم فابصا رهم فقلت وانكراي بعم فسكون او نحو
اياه ما شاكله تنظرون الخ فجعلوا يصرون بايديهم على اذانهم فلما اتيهم بصعوتوني سكت فلما
صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انتهى **قوله** من كلام الناس
قال في شرح المنهج وغيره والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيص المفهم اصطلاح الفقهاء
انتهى **قوله** حزين قال في شرح المنهج لكان تواليها فيما يظهر اخفاها ما ياتي زائد في النهاية في الافعال
وفي شرح الارشاد قياسا على ما ياتي في الافعال قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج انما فعلت
التوالي انتهى وبحث الشارح في شرح العباب انه عرفنا وقال سم في حواشيه ما لم رالى ابن الاثير
اي بين التوالي وغيره ثم رايت ابن حجر قال ان تواليها فيما يظهر انتهى ثم جزم من رالى الى انه قد
اشرك ذلك في نهايته **قوله** تسخ لفظها قال في شرح العباب اخراج ابو عبيد عن زقر بن حبیب